في مفهوم الفعل فان الفعل دال عليه لو التزاما فلا يتوقف على ذكر شيء دال عليه او مثال غير المستقل لان
المعتبر في مفهوم الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين كما هو المشهور وليس عدم التعيين جزءا في الاول بل
المعتبر الماهية لا بشرط شيء فلا يرد انه يلزم ان لا يصح حمله على المعين نحو زيد ضرب فتامل **قوله** مخالفة وجه
المخالفة ان ما ذكره في الرسالة يفيد عدم الصلاحية وما ذكره قدس سره يفيد الصلاحية وبهما متنافيان **قوله**
لكن الظاهر ما ذكره هاهنا وهو الصلاحية كلمة الظهور ليست في محلها لان ما ذكره اذا ضمنت ان المجزوم به واحتمال
عدم الصحة لا بد له من وجه ويمكن ان يقال ان المنقول مبني على ملاحظة النسبة تفصيلا وما ذكره قدس سره هاهنا مبني
على ملاحظتها اجمالا فلا منافاة بينهما فافهم **قوله** فان قلت كلمة او لحصول ان كل اداة موضوعة لنسبة مخصوصة
لا استقلال في الملاحظة بل يكون آلة لملاحظة طرفيها والمخبر عنه وبه لا بد ان يكونا ملحوظين قصدا وبالذات
يدل على ذلك انك اذا لاحظت المرآة وقصدت معرفة صفوة وجهك وكدرته لا تقدر على الحكم على المرآة
بشيء منهما ولو عكست الامر يكون الامر على العكس فمعنى لا اجر لا يصح ان يكون مخبرا به **قوله** قلت كلمة لا موضوعة
لما ذكرت من النسبة المخصوصة الملحوظة مفصلة ولا تحصل تلك الملاحظة الا بملاحظة طرفي النسبة قلت
قوله لكنها مستعملة هاهنا في نفي شيء في نفسه لا عن شيء ولنا في قضية والاول مفرد فان قلت ان النفي رفع نسبة
وهي لا تتصور الا بين الامرين وهو ظاهر فلا معنى لنفي شيء في نفسه قلت ان المفهوم فقروا نقيض شيء رفعه **قوله** مستعملة
وقالوا انه اعم من نقيض المفرد والمعنى في قوله زيد لا حجر ان رفع الحجر ثابت له فالقضية معدولة **قوله**
في معنى مستقل بالملاحظة فيكون بمعنى الغير **قوله** مما لا حاجة اليه لان المقصود يتم بما مر من التفصيل في النفي **قوله**
ينافي مقصوده اي مقصود الشيخ من نكتة تعدد الحرف في المثال **قوله** على الوجه المستفاد وجه الاستفادة
ان كل تقسيم حقيقي يشتمل على ما هو مشترك بين اقسام المقسم وما يتميز به كل واحد منها عن اخواته و
على اعتبار انضمام المميز الى المشترك وهو التعريف **قوله** الافعال الناقصة على الاصطلاح النحاة **قوله** الا
ادوات عندهم اي عند المنطقيين والتالي بط لان الامر ليس كذلك لان الاصطلاحين متوافقان في هذا
المبحث اي مبحث احوال اللفظ لان الاختلاف في الاصطلاح مع الاتفاق في البحث عن احوال اللفظ بعيد
قوله لا بعد في ذلك اي في عدم التوافق في الاصطلاح لان الاشتراك في البحث عن احوال اللفظ لا يوجب
الاتفاق في الاصطلاح لانه لا بد من الاشتراك في جهة البحث وهو مفقود لان نظر المنطقي في المعنى اولا وبالذات
وانما يبحث عن احوال اللفظ باعتبار الدلالة على المعنى وان نظر النحوي انما هو في اللفظ ويبحث عن احواله
احترازا عن الخطاء فالمنطقي يحترز عن الخطاء في المعنى والنحوي يحترز عن الخطاء في اللفظ فلما كانت الافعال
الناقصة متصرفة مثل الافعال التامة عدوها اي النحاة من الافعال ولما كانت منسلخة عن الحدث لكن
لمعرفة ثبوت اخبارها لاسمائها جعلها المنطقي آلة وادوات لاشتراكها مع سائر الادوات **قوله** ليس لك
ما تشدد به يعني لا دليل على دعوى الظهور لان **قوله** اذ يبعد مرتبة بناء على ان جهة البحث مختلفة كما مر **قوله**
ولنا ما يدل على خلافه اي على خلاف دعوى الظهور وهو ان المنطقيين اي الجمهور جعلوا الافعال الناقصة في
من الادوات **قوله** غاية ما يجعله سببا للبعد لزوم عدم التطابق وقد عرفت ان عدم التطابق ليس بعيد لاختلاف
جهة البحث **قوله** فلا لزوم يوهم ان جهة البحث لو اتحدت لزم التطابق وهو وهم اذ لا شك ولا مضايقة ولا
منازعة في الاصطلاح لان لكل احد ان يصطلح على ما شاء الا ان رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور
اولى وواجب على ما في المواقف وشرحه وهذا الكلام انما هو لاهل الفن الواحد وما نحن فيه فنان فلا يلزم
الموافقة وان اتحدت الجهة البحث **قوله** فان قلت كما ان المنطقي قسم المفرد اثبات لا اتحاد الجهة **قوله** فاتحد الجهة

فلزم

فلزم التطابق **قوله** سلمنا ذلك اي سلمنا انهما يبحثان عن احوال اللفظ بملاحظة المعنى ولكن لا يلزم مما ذكره
اتحاد الجهة وقد مر تفصيلا على ان نظر المنطقي لا يختص بلغة دون لغة كما مر **قوله** اي ليتميز بانفسها ان المعتبر في جانب
العلة امران الاول التمييز عن سائر الادوات فهو يستدعي اسما آخر والثاني الاشتراك مع الفعل في
الدلالة على الزمان مع الاقتران بالانسلاخ عن الحدث فيقتضي الاشتراك مع الفعل في الاسم والانسلاخ يقتضي
التميز واختير من بين المميزات الوجودية لدلالتها في الغالب على ثبوت اخبارها لاسمائها **قوله** فلا مزاحم
فظ اللفظ يدل على ان المعتبر بذلك ثلثة وهو ليس بمراد **قوله** ولا احاد لدلالتها على ان الزمان فيلزم التميز لزوما
بينا فيمكن الجمع بينهما **قوله** ولا امتياز اما للحصول او للتحصيل على الاول يمكن ان يقال ان اللام للعهد فيحول الكلام
الى شيء فتامل **قوله** اي من اجل امتياز الافعال الناقصة او من اجل الامتياز المذكور والدلالة على الثبوت لكن
التسمية مختلفة **قوله** المعنى المطابقي لا الالتزامي منه ومن المعنى التضمني ليدخل الكلمة فان المشهور ان
معناه المطابقي المأخوذ فيه النسبة الى الفاعل المعين معنى حرفي غير مستقل بالمفهومية بل المستقل المعنى
التضمني من الحدث والزمان كما حمله الجامي وغيره اما لعدم الاحتياج فلان التحقيق عند المحشي ان المأخوذ فيه
النسبة الى فاعل ما كما مر **قوله** لان الزمان المدلول عليه لان المعتبر ان ذلك الزمان ظرف مخصوص لنسبة
اخبارها الى اسمائها على وجه جزئي **قوله** فان قلت قد عرفوا الموصول بانه ما لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد
اي لا يصير جزء من الكلام الا مع صلة فيكون الصلة جزء من الكلام فلو كان الموصول مبتدأ او خبرا او مفعولا
كان مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب الموصول
فمعنى قولهم الا بصلة الا مقارنا لها لا انه مأخوذ معها على ما قال عصام الدين **قوله** يدل على انها لا يخبر
لان يخبر وجه الدلالة ان المتبادر منه ان الموصول جزء الجزء من الكلام لان الجزء الاول هو المجموع من الموصول
والصلة وقد عرفت ان هذه الدلالة ممنوعة لان الصلة تفسير وبيان للموصول وهو جزء اول من الكلام **قوله** لان
يخبر بها بالفعل وهذا ينفي وقوع الاخبار بها ولا ينفي امكانه وفيه نظر لان صلاحية ما لا يخبر به للاخبار لم
لانه لو صلح لان اخبر به ولو نادرا وقد عرفت ان الموصول جزء اول من الكلام فلا حاجة الى ما ذكره المحشي **قوله** لان
فاعل ما خارج عن معناه وكل ما يتوقف تصوره على الخارج فهو متوقف عليه وكل متوقف على الخارج فهو غير
مستقل بالملاحظة فالمعنى المطابقي غير مستقل بالمفهومية وهو ظاهر وقد اجاب عن هذا عصام الدين في حكميه شرح
الكافية فان فاعل ما متفهم عن الفعل بدون ذكر فاعل ما فيكون المعنى المطابقي للفعل ايضا مستقلا بالمفهومية
ونظير ذلك ان الابتداء معناه مستقل بتعقل متعلق اجمالا متفهم من غير ذكره فظهر انه يمكن حمل المعنى المذكور في
تقسيم الكلمة على ما ان النحوي او في تقسيم المفرد على ما ان المنطقي وفيه نظر لان النسبة الى فاعل ما
غير النسبة الى الفاعل المعين فيلزم ان يكون الفعل مجازا دائما لانه لا يستعمل الا في النسبة الى الفاعل المعين بنوع
تعين فالمأخوذ فيه النسبة الى الفاعل المعين على ما قال قدس سره في حاشية المطالع **قوله** ولانه متقدم في
التصور لان الاعدام انما تعرف بملكاتها فالاولى تقديم هذه العلة على العلة الاولى لانها بمنزلة المقدمة في المقام
اما ان الوجود خير والعدم شر فمقدمة قال بها الحكماء وادعوا فيها البداهة وهو لا يناسب مقام التصور
والتعريف **قوله** الاولى ان يقولوا انما قال الاولى ولم يقل الصواب لان الحركات مطلقة ولا يقيد اللفظ على
وجوب اعتبار السكون في كل مادة نحو نصر وهو ظ فلا يفيد اعتبار السكون وحده وهو ظ **قوله** اي المراد بالهيئة الحاصلة
المفردة بالصيغة فكان المأخوذ في جانب المعرف بالفتح غير المأخوذ في جانب التعريف لان المراد بالهيئة الاولى
بمعنى الصيغة هي الحاصلة باعتبار التقدم والتأخر وباعتبار الحركات والسكنات وهي اخص من الهيئة الثانية
التي هي اعم منها فانها مذكورة في تعريف الوضع وفي تعريف الملك وفي تعريف الاضافة على ما في المواقف
فلا يلزم ان يكون الشيء مأخوذا في تعريفه **قوله** مجموع التقدم والتأخر في الملاحظة بهما مضافان معا الى الحروف
دفعة واحدة لا تقدم بينهما فيأخذ كل منهما حصة منهما وهذا تكلف بارد وهو ظ **قوله** رعاية لام معنوي

Copyright [illegible] University